

اقرأ في هذا العدد:

- التطبيع والاستثمار جناحاً السياسة الأمريكية الجديدة في المشرق العربي (الجزء الأول) ٢...
- دوافع ومتطلبات انسحاب أمريكا من ٦٦ منظمة دولية ٢...
- عندما يكون الفساد أداة للحكم وليس خلاة إدارية! ٤...
- الدور الوظيفي لتركيا أردوغان في تهيئة التطبيع مع يهود ٤...



إن عوامل وحدة الأمة الإسلامية كثيرة لا تكاد تُحصى، ولن يمضي وقت طويلاً ياذن الله حتى تستعيد زمام أمرها فتفاجئ العالم كله من جديد بحركتها الذي سيزلزل عروش الطغاة، بل يهدمنها ويقضي على أنظمتهم التي ما رأت منها خيراً في يوم من الأيام قضاء مبرراً، لتقيم دولة العزة والكرامة، وعد الله عز وجل وبشرى رسوله ﷺ: الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، **وَيُوَمِّدِ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ وَيُنَصِّرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْغَيْرُ الرَّحِيمُ**.



/AlraiayahHT



@ht_alrayah



/c/AlraiayahNet



/alraiayah.ht



/alraiayahnews



info@alraiayah.net

العدد: 585 عدد الصفحات: 4 الموقع الإلكتروني: <http://www.alraiayah.net>

الأربعاء 16 من شعبان 1447هـ الموافق 4 شباط/فبراير 2026م

الرائد الذي لا يكذب أهله

تحذير للمشاركين في مجلس استعمار غزة

أحداث سوريا وتراجع قسد

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشة



السؤال: تتسارع الأحداث بزخم كبير شمال شرق سوريا وتفقد قسد سيطرتها بسرعة فائقة على المناطق، ويتسلمها النظام السوري، فكيف حصل كل هذا؟ وكيف يفهم هذا مع كون النظام وقسد عمليين لأمريكا؟ وعلى الرغم من أن الضوء الأخضر الأمريكي للحكومة السورية واضح وضوح الشمس في الاستيلاء على تلك المناطق، فما الذي تخطط له إدارة ترامب في سوريا أو ما حولها؟

الجواب: لكي يتضح الجواب على التساؤلات أعلاه نستعرض الأمور التالية:

أولاً: مراحل دعم أمريكا لقوات قسد في سوريا

١- إن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) هي تحالف واسع تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بهدف محاربة تنظيم الدولة، ويتالف من مقاتلين أكراد وعرب وسريان وأرمن وتركمان، والمكون الأكبر في قسد هو وحدات حماية الشعب (YPG) ووحدات حماية المرأة (YPJ) المسؤولة عن أمن و الدفاع عن أراضي كانتونات الإدارة الذاتية المعلنة في روج آفان (ويكيبيديا). وقد تشددت أمريكا في دعم قوات سوريا بـ ٢٠١٥ ومنذ تأسيسها سنة ٢٠١٤، وذلك بخطة الرئيس الأمريكي في سوريا.

٢- صرخة توم براك: (أن الغرض الأمريكي لقسد كقوة رئيسية لمكافحة تنظيم الدولة انتهى على الأرض، مشيراً إلى أن دمشق أصبحت مؤهلة لقتل المئات من قوات "فاغنر" الروسية التي كانت تحاول اجتياز نهر الفرات شرقاً في شباط/فبراير ٢٠١٨، وكانت أمريكا تصد كل التصريحات والجهود التركية للنيل من قسد). وهذا كان الدعم الأمريكي لقسد منذ تأسيسها، وتقدير الغطاء العسكري الجوي لها، وكذلك السياسي، فضلاً عن الدعم المالي والسلاح وتسهيل سيطرتها على الأرض الخصبة حول الغرات وحقول النفط والغاز، ومحطات الكهرباء، وكانت مقاومة أمريكا لمعارضة تركيا لهذه السياسة الأمريكية شمال شرق سوريا.

٣- إن المجرم ليس هو الذي يقوم بالجريمة فقط، بل إن كل من يشاركه جريمته هو مجرم مثله، وكل قادر على منعه من ارتكاب جريمته ولا يفعل فهو مجرم مثله، ومن يسكن عنه فهو مجرم أيضاً، لذلك فإننا نؤكد أن جميع الدول المشاركة في تقويض هذا الميثاق التأسيسي، والدول التي ستوقع لاحقاً، أنها شريكة في جريمة استعمار أمريكا لغزة.

٤- إن الأمة الإسلامية تحفظ في ذاكرتها كل من أجرم بحقها، ولن تنساه مهما طال الزمن، وستحاسب أمريكا والدول التي تشاركها جريمتها في غزة وكل فلسطينيين وغيرهما حين يكرمنها بنصره، وتقيم خلافتها.

٥- إن حزب التحرير: الرائد الذي لا يكذب أهله؛ يغدو الخطأ مع أبناء الأمة الإسلامية، ومع أهل القوة والمنعة فيما لا إقامة الخلافة الثانية على منهاج النبوة، ويؤخذ بلاد المسلمين جيشاً واحداً عمرهما، ينتقم من كل من أجرم بحق المسلمين، فإننا نذركم من عظم جريمتكم بحق أمتنا، وتحذركم من مغبة غضبها، فارغوا وانسحبوا من هذا المجلس الاستعماري؛ قبل أن تندموا؛ ولات حين مندم، **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ نَعْلَمُ بِنَعْلَمُ**.

فهلا عدتم إلى أسباب قوتكم، دينكم وخلافتكم إن الشدائدي هي محك الرجال، فهل بعد هذه الشدة من شدة؟ إنكم من أمة عظيمة لا تنتام على ضيم، هزمت الصليبيين وقضت على التتار، ثم عادت تسود العالم... فبعد أن كان الصليبيون والتتار يهدفون إلى قتل هذه الأمة إذا بها تنتقض من جديد وتفتح القسطنطينية وتطرق أبواب فينتا... وذلك لأنها عادت لأسباب قوتها، دينها وخلافتها، فسادت الدنيا، بعد أن خلّل لأعدائها أنها انتهت، فلما أفاقوا من نومهم، وجدوا ما تخليوه أضفاغات أحلام.

فهلا عدتم إلى أسباب قوتكم، دينكم وخلافتكم، فقد جاؤوا الحرام الطينيين! فاعتبروا يا أولى الأنصار،

واعلموا أن المصيبة إذا وقعت فلن ت慈悲 الطغاة الظالمين وحدهم بل الساكتين على ظلمهم أيضاً، يقول سبحانه **وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَيِّدَ عَلَّاقَبَ**، وأخر أحمد في مسنده عن معاذ، قال: حَدَّثَنِي مَوْلَى لَنِي أَنَّ اللَّهَ سَمَعَ حَدِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ الْعَامَةَ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ، حَتَّىٰ يَرَوُ الْمُنْكَرَ بِيَنْ هَرَابِهِمْ، وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَىٰ أَنْ يُنْكِرُوهُ فَلَا يُنْكِرُوهُ، فَإِذَا فَعَلُوكُمْ ذَلِكَ، عَذَّبَ اللَّهُ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَةَ، وَأَخْرَجَهُ كَذَلِكَ أَبْنَابِي شَيْبَةَ فِي مَسْنَدِهِ.

مقططف من إصدار لأمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشة

كلمة العدد

من أهل النظام الدولي أنه كذبة كبرى

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

أقر رئيس الوزراء الكندي مارك كارني بالاًكاذبي القائم علىها النظام الدولي، الذي أسسه أمريكا، واستفادت بلاده منه، داعيا الدول المتوسطة القوة إلى الوحدة لأنّه لم يعد بالإمكان العيش داخل كذبة.

جاء ذلك في خطاب تارخي يوم ٢٠٢٦/١٢/٢١، حمل آراء كافية وانتقادات حادة، خلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. إن الذي أثار كارني هو قول ترامب "كندا تعيش بفضل أمريكا"، وتحميده بغيرها وضمها لأمريكا، والإلم بالفعله بأفغانستان من قتل وجح وتشريد الملايين ودمار البلد مدة ٢٠ عاماً باسم النظام الدولي وتطبيق القانون الدولي، وقد شاركت بلاده في تلك الجرائم مع أمريكا لكونها عضواً في حلف الناتو الصليبي. ولم تثره ما فعلته أمريكا بالعراق والصومال وكثير من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

بل اعترف بمشاركة بلاده لأمريكا التي قادت

النظام الدولي فقال: "لذا وضعنا اللائمة على التأذنة، وشاركتنا في الطقوس (القانون الدولي) وتجنّبنا إلى حد كبير الإشارة إلى الفجوات بين الخطاب والواقع، لكن هذه الصفة لم تعد فعالة"، لأن السكين التي تمسك بها أمريكا ويد كندا التي دعمتها وصلت إلى رقبتها بآقوال وتهديدات ترامب، وإلا لبقيت الصفة

فعالة! واعترف بأن بلاده سارت مع أمريكا لأنها استفادت من الهيمنة الأمريكية على العالم فقال: "الهيمنة الأمريكية على وجه الخصوص ساعدت في توفير المنافع العامة، والمرمرات المفتوحة ونظام مالي مستقر، والأمن الجماعي ودعم أطر حل النزاعات". وذلك لصالح أمريكا وحلفائها ومنهم كندا على حساب الدول الصغيرة.

وفي الوقت نفسه يعترف بأنهم ينافقون في خطابهم المتعلق بالحرية وحقوق الإنسان ومساعدة الشعب، الواقع يكذبهم، وهو سحقهم لكرامة الإنسان وحقوقه وسرقة ثروات الشعوب. حيث إن بلاده تبحث في قضايا العالم المالية والسياسية لفرض مقرراتها على الدول الأخرى.

مُهؤلاء رأسماليون لصوص، عندما يختلفون يخوض بعضهم بعضاً، وليس لأنهم صادقون ويهتمون بهم، بل اتجه نحو الدول المتوسطة القوة فدعاها إلى التوحد لمساعدته ضد أمريكا التي تهدده بلاده فقال: "على الدول متوسطة القوة أن تتحرك معاً، لأنها إذا لم تكن جالسة إلى الطاولة فستكون على قائمة الطعام"، أي ستأكلها أمريكا.

وأكّد أن بلاده شاركت في ظلم الشعوب عندما اعترف بزيف وفساد النظام الدولي الذي شاركت فيه، فقال: "كنا نعلم أن قصة النظام الدولي القائم على القواعد كانت زائفة جزئياً، وأن القواعد أنفسهم منها يكُون ذلك ملائماً، وأن القواعد التجارية كانت تفرض بشكل غير متكافئ. كنا ندرك أن القانون الدولي كان يطبق بصرامة متفاوتة تعتمد على هوية المتهم أو الضحية".

فعدنما يكون المتهم بلاده ضعيفاً أو بلاد إسلامياً فإن القانون الدولي يطبق عليه بصرامة كما طبق على أفغانستان والعراق والصومال والسودان وغيرها. وهذا النظام الدولي أقامته أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وشكلته باسم هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والعديد من المنظمات الدولية في التنتمة على الصفحة ٣

دواتع ومالات انسحاب أمريكا من ٦٦ منظمة دولية

— بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني —

بعد أن وقع الرئيس دونالد ترامب مذكرة رئاسية تقضى بانسحاب الولايات المتحدة من منظمة دولية بدعوى أنها لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، حذر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس الثلاثاء من أن قرار واشنطن الانسحاب من المنظمة والذي دخل حيز التنفيذ رسميا في كانون الثاني/يناير الجاري سيجعل الولايات المتحدة والعالم غير آمنين، وقال تيدروس: "في الحقيقة هذا ليس القرار الصحيح"، معربا عن أمله في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في قرارها وتعود إلى المنظمة، وأضاف أن جزءا كبيرا من العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية مفيد للولايات المتحدة، "ولهذا السبب قلت إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون آمنة دون العمل مع المنظمة".

ويشمل هذا الانسحاب ٣٥ منظمة غير تابعة للأمم المتحدة، و٣١ كياناً تابعاً للأمم المتحدة، وعلق وزير الخارجية الأمريكي مارك روبيو على المذكرة



الخاصة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمجلس الاقتصادي الأمريكي اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والاجتماعي لغرب آسيا، وكل هذه الانسحابات تتعلق بدول القارات الثلاث وهي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لأن أمريكا لا تزيد علاقات دولية مُزنة بل تزيد علاقات ثنائية مع تلك الدول حيث تحكم بها تحكماً مباشراً، ولا تزيد أن تقييم علاقات دولية معها.

وحتى المفاهيم الحضارية الغربية المشتركة والتي يُراد من ناحية حضارية غربية أن تكون عالمية فقد أسقطتها أمريكا من حساباتها، إذ انسحبت من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وانسحبت من المعهد الدولي للعدالة، ومن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومن تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ومن منظمة سيادة القانون، ومن لجنة القانون الدولي، وبذلك قامت أمريكا بتقويض المفاهيم الحضارية الغربية المشتركة ووركَت عوضاً عن ذلك على نموذجها الأمريكي.

الخاص بها.

وهكذا أصبحت منظمات الأمم المتحدة وقوائينها وروابطها والالتزام بها ليس أمراً مهماً لأمريكا، ومن ثم ليس أمراً واجباً على سائر دول العالم، فأمريكا قد نزعت عنها صفة الإلزام والالتزام، فأزالت هيئتها، وومست بسيادتها، وحطمت مرجعيتها، وأفقدتها اشتغالاتها

ف تستطيع دول العالم بعد هذا الإسقاط أن تبحث لها عن مرجعيات جديدة وعن أعراف جديدة وعن منظمات جديدة، فأمريكا بانسحابها هذا بصفتها الدولة الأولى في العالم - والتي يفترض فيها حماية المنظومة الدولية الحالية - قد أعطت الذريعة للعالم بدلًا وبدعم دوليات أن تبدأ بالباحث عن بديل، وبدعم دوليات

والحقيقة أنه لا يوجد أمام دول وشعوب العالم اليوم ما يملاً هذا الفراغ إلا الإسلام بعقيدته وشريعته وأحكامه، وذلك لقدرته على طرح البديل بأفكاره وأطروحاته ودولته، ولن يكون هو البديل الحضاري والقانوني المرجعي المقبول لجميع المجتمعات وشعوب الأرض ▀

التطبيع والاستثمار جناحا السياسة الأمريكية الجديدة في المشرق العربي

الجزء الأول

— بقلم: الأستاذ أحمد القصص* —



إنّ ما نشهده اليوم من تحولات سريعة في المنطقة، في لبنان وفلسطين وسوريا والعراق، حيث توالت الأحداث الضخمة بسرعة هائلة منذ عملية طوفان الأقصى، من مجازر ودمار وأعمال إجرامية قامت بها أمريكا بيد ربيها كيان يهود، ومن تدمير لقّوة حزب إيران في لبنان، والقضاء على قّوة إيران في سوريا، ومن ثمّ تسليم السلطة في سوريا لهيئة تحرير الشام... يكاد يكون عنوانه واحداً، وهو أنّ أمريكا وجدت أنّ الوقت قد آن لتنفيذ خطّة قديمة، حاولت السير بها في مراحل سابقة، ولكنّها كانت تتعرّض وتفشل كلّ مرّة، وترى الآن أنّ الفرصة باتت سانحة لها.

يُضَخُّ عَبْرَ خطَّ مَعْتَدَّ مِنْ قَطْرِ مَرْوَأً بِالسُّعُودِيَّةِ وَبِلَادِ الشَّامِ وَتُرْكِيَا وَصَوْلًا إِلَى أُورُوبَا أَنْ يَكُونَ بِدِيَّاً عَنِ الغَازِ الرُّوسِيِّ الَّذِي قَطَعَتْهُ أَمْرِيَّكَا عَنِ الْقَاطِرَةِ الْعَجُوزِ بِإِشْعَالِهَا الْحَرْبِ الرُّوسِيَّةِ الْأُوْكَرَانِيَّةِ، إِلَصْعَافِ رُوسِيَا مِنْ جَهَّةِ، وَلِقَطْعِ أَوَاصِرِ الْعَلَاقَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الَّتِي تَنْعَكِسُ حَكْمًا عَلَاقَةِ سِيَاسِيَّةِ بَيْنِ رُوسِيَا وَأُورُوبَا، وَلِإِعادَةِ أُورُوبَا إِلَى الْحُضْنِ الْأَمْرِيَّكِيِّ الَّذِي سِيَّتْهُمْ بِإِمْدَادَاتِ الغَازِ الْعَرَبِيِّ إِلَيْهَا.

فَأَمْرِيَّكا مِنْ تَبْيَّنِهَا كَيَّانٍ يَهُودٍ بَعْدَ أَنْ أَوجَدَتْهُ بِبِرْطَانِيَا كَانَتْ غَايِّتَهَا أَنْ تَجْعَلَ هَذَا الْكَيَّانَ كَيَّانًا رَاسِخًا فِي الْمَنْطَقَةِ وَأَنْ تَحْوِلَهُ إِلَى كَيَّانٍ طَبِيعِيٍّ بَيْنَ مَجْمُوعَةِ مِنِ الْكَيَّانَاتِ الْقَائِمَةِ مِنْ حَوْلِهِ، وَأَنْ تَطْوِي مَا يُسَمَّى بِقَضْيَةِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ أَوْ (الصَّرَاعِ الْعَرَبِيِّ-الْإِسْرَائِيلِيِّ)، وَلِيُنِيَّشَا تَطْبِيقَ شَامِلٍ وَكَامِلٍ مَعَ هَذَا الْكَيَّانِ. وَلَكِنَّ الظَّرْفَ الْمَعْقَدَةَ فِي الْمَنْطَقَةِ وَكُثْرَةِ الْلَّاعِبِينَ فِيهَا كَانَتْ تَعْيِقَ تَنْفِيذَ هَذِهِ الْغَایَةِ،

يضاف إلى ما سبق أن هذه المنطقة هي أياضًا جزء من مواجهة أمريكا لطريق الصين (طريق الحرير) الممتد من الصين إلى أوروبا، فأمريكا قررت منافسة هذا الخط بإنشاء خط مواز من الهند عبر دول الخليج يمر بالأردن وصولاً إلى ساحل فلسطين المحتلة، وثقة ظن قوي بأن التمهيد لهذا الخط هو من أهداف التدمير المنهجي لغزة وتهجير أهلها من مناطق محددة فيها ومنهم من العودة إليها، وذلك من أجل تأمين المنطقة التي يفترض أن يمر فيها هذا الخط. وهذا ليس بعيداً من كلام ترامب عن تشيد منطقة شبيهة بالريفييرا في غزة. ولا ننسى أن ثقة ورثة إعادة إعمار هائلة متوقعة في غزة ولبنان وسوريا. ومن الأساليب المعروفة المعتمدة لدى دولة الإجرام الاستعمارية أمريكا حين تقع شركاتها واقتصادها عموماً في ضائقة مالية أنها تسعى إلى التدمير من أجل التعمير! ولنعد بالذاكرة إلى حرب العراق، حين عمد الجيش الأمريكي إلى التدمير حتى بعد أن انتصر وبيان سقوطه فضلاً عن أنها كانت تنشغل بملفات أخرى ترى أنها ذات أولوية، وبخاصة خلال سنوات الثورات العربية، إذ كانت الأولوية عندها لإنها حفاظت هذه الثورات، ولا سيما في سوريا التي حافظت فيها على النظام طيلة ثلاثة عشرة سنة، لتحول دون قيام دولة إسلامية مستقلة القرار، فكان أن جعلت سوريا ولبنان منذ ٢٠١٥ تحت الوصاية الإيرانية. فوق ما كانت تخطي به من وصاية على العراق، إضافة إلى الدور الذي منحه لروسيا في سوريا. أضاف إلى ذلك أن أمريكا تولي أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط، لمواجهة الصين وتعاظم قوتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، فكانت ترى أن منطقة الشرق الأوسط نزلت عن مرتبتها لصالح الاهتمام بالشرق الأقصى وتطويق الصين وانشاء تحالفات دولية والإقليمية ضدّها. لذا قررت أن تتنبّى إلى الخلف قليلاً في المنطقة، لتعطى أدواراً لغيرها من القوى الإقليمية، على رأسها إيران ثم تركيا، فضلاً عن الدور الروسي، وكانت توجه الأمور من بعيد.

وقد اتّضَح لاحقاً أنَّ الحزب الجمهوري لم يكن مقتنعاً بهذه السياسة التي اعتمدتها أوباما الديموقراطية. فبمجيء وصول ترامب إلى البيت الأبيض نقض الانفصال النووي مع إيران، وشرع بتحجيم نفوذها، وقتل علناً قائد قواها العسكرية الخارجية قاسم سليماني، ليمسك بأوراق المنطقة بيده، ولكنَّ خططه فشلت، وفشل في الانتخابات التالية، وعاد الديموقراطيون ورّمموا إلى حد ما العلاقة مع إيران، فتباطأَت عملية التغيير في المنطقة. ولكنَّ كان لافتًا للنظر بعد عملية طوفان الأقصى أنَّ الرئيس الديموقراطي بایدن قرر في أواخر ولايته السير قدماً في خطة إنهاء نفوذ إيران في المنطقة، فعمليات تغيير آلاف المقاتلين من حزب إيران اللبناني واغتيال قادته من الصُّفّ الأول والثاني بكمالهم تقريباً إنما حصلت في عهده، وذلك قبل الانتخابات، وقبل أن يَتَضَّع فوز ترامب في الانتخابات.

ثم جاء ترامب واندفع بسرعة إلى إكمال المهمة. ماذا يريد ترامب؟ بكل بساطة ترامب وسائر الوسط السياسي الأميركي عموماً باتوا متواافقين على ضرورة الإمساك بالمنطقة بشكل مباشر، فأميركا باتت لا ترى تفويض أحد الوصاية على منطقة المشرق العربي،

وترى أن تأتي بحکام فيها تابعين لها مباشرة، في
* عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الدور الوظيفي لتركيا أردوغان في تهيئة التطبيع مع يهود

— بقلم: الأستاذ مؤنس حميد – ولاية العراق —

الإسلامي دون صدام مباشر؛ لأنها لا تتصرّد المشروع، لكنها تسمم في تعريره بأقل كلفة سياسية ممكنة. إن أخطر أشكال التطبيع ليس تلك التي تُفترض بالقوة العسكرية، بل التي تُصرّر باسم الواقعية، وتُغافل اللغة المصلحة، وتنسّق بعد إنهاك الشعوب، حتى تفقد ثقتها بما كانية التغيير.

وفي هذا الإطار يصبح الدور التركي نموذجاً لما يمكن تسميته التطبيع الصامت؛ ذلك الذي يُغافل الرفض دون أن يعلن القبول.

إن التطبيع الذي يُسوق باسم الواقعية ليس سوى استسلام مُؤجل. ومن هنا فإن الصمت على هذا المسار ليس حياداً، والسكوت عنه ليس حكمة، بل مشاركة غير مباشرة في تصفية القضية، وإعادة هندسة المنطقة على مقاس يهود.

فالتطبيع مع يهود ليس مسألة سياسية عابرة، ولا خياراً تكتيكيّاً خاضعاً لميزان المصالح، بل هو في جوهره موقف عقائدي أخلاقي قبل أن يكون موقفاً سياسياً؛ ذلك أن فلسطين ليست أرض نزاع حدودي، وإنما هي أرض إسلامية مغتصبة، وكيان يهود ليس دولة طبيعية، بل هو كيان قائم على الاحتلال والعدوان ونقض العهود.

إن أخطر ما في مسار التطبيع هو تحويله إلى ملف تفاوضي خاضع للبراغماتية، وهو ما يتعارض مع ثوابت الإسلام التي تجعل الموقف من الظلم والاحتلال جزءاً من الولاء والبراء، ومن مقتضيات قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُوا إِلَيْنَا ظَلَمًا فَمَسْكُمُ النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونَ اللَّهِ مِنْ أُولَئِكَ مَنْ لَا نُنَصِّرُونَ﴾.

فالتطبيع ليس مجرد توقيع، بل إعادة تعريف للحق والباطل، ومن يخسر معركة التعريف يخسر معركة الوعي قبل أن يخسر معركة الأرض.

يا شعوب الأمة الإسلامية، إن ما يحيط بكم ليس حدثاً عابراً، بل سياسات ترسم وأنتم المستهدفوون. فالوعي ليس ترفاً فكريّاً، بل فريضة تحفظ الدين وتحسون الكرامة. اعرفوا ما يُدبر لكم، ومتذروا بين الحق والباطل، ولا تكونوا أدلة في يد من يضلّ أو يستغلّ

لم يعد التطبيع مع يهود حدثاً مفاجئاً، أو استثناءً في المشهد السياسي، بل تحوّل إلى مسار يُدار بعناء، تتوزّع فيه الأدوار بين قوى كبرى ودول إقليمية، تُستخدم فيه أدوات ناعمة لإعادة تشكيل الوعي الجاهيري وتفكير الممانعة الأخلاقية والسياسية.

وفي هذا السياق يبرز الدور التركي بوصفه أحد أكثر الأدوار تعقيداً وإرباكاً، لا لكونه قائد مشروع التطبيع، بل لأنّه يُؤدي وظيفة التمهيد والاحتواء الخبيثة.

يقدم أردوغان نفسه، في خطابه السياسي والإعلامي، بصفة المنهاز للقضية الفلسطينية، والرافض لعدوان يهود، مستخدماً لغة عاطفية عالية في الدفاع عن القدس وغزة. غير أنّ هذا الخطاب، عند إخضاعه للفحص النقدي، يكشف أنّ تركيا تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع يهود، وتشهد علاقاتها التجارية معها تصاعداً مستمراً، فضلاً عن التنسيق الأممي في ملفات إقليمية حساسة.

هذا التناقض بين الخطاب والفعل لا يمكن تفسيره على أنه ازدواجية عابرة، بل هو سياسة واعية تهدف إلى امتصاص الغضب الشعبي الإسلامي، والحفاظ على الاندماج في النظمتين الإقليمي والدولي.

وهنا تكمّن خطورة الدور التركي: تطبيع بلا صدمة، وتنازل بلا إعلان.

وشعّ الساحة السورية من أكثر الساحات تأثراً بالسياسة التركية، بحكم الوجود العسكري، والسيطرة على مناطق واسعة في الشمال السوري، إلى جانب التفow على الفصائل المسلحة، والإمساك بملفات اللاجئين، والاقتصاد، والمعابر.

في هذا السياق، لا يدفع أردوغان السوريين إلى التطبيع مع يهود دفعةً مباشرةً، بل يُخضعون لمسار أطول وأكثر فاعلية، أساسه الإنهاك وإعادة ترتيب الأولويات: إبعاد تشكيل الوعي السوري تدريجياً.

فيغدو الهمّ المعيشي مقدماً على القضايا الكبرى. تؤدي تركيا دوراً خاصاً في عملية التطبيع، بحيث تصبح جسراً بين الشعوب الرافةنة والأنظمة المطبعة، ووسيطاً نفسيّاً يخفّ الصدمة، وأداة لاحتواء الوعي

النظام الأوزبكي

ينضم مجلس احتلال غزة

أعلن المتحدث باسم رئيس أوزبكستان، شيرزواد أسدادوف، قبوله عرض ترائب بالانضمام إلى المجلس كدولة مؤسسة. وفي رسالته إلى ترائب، وصف ميرزاييف المبادرة بأنها "خطوة مهمة نحو حل النزاعات المزمنة في الشرق الأوسط وضمان السلام والاستقرار في المنطقة ككل".

بالرغم من أنّ النظام الأوزبكي يروج لشعار "سياسة خارجية محايدة ومتوازنة" في سياساته الرسمية، فإن انضمامه إلى هيكل أطلقته أمريكا ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح كيان يهود. يُعد عملياً تخلّياً عن الحياد. فضوضته في "مجلس السلام" تجعله شريكاً في سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، ولا سيما في الجرائم المرتكبة في غزة. وسيفرض هذا القرار التزامات سياسية ومالية، بل وعسكرية، جسيمة على الدولة، منها:

١- الدعم الدبلوماسي: تعزيز أنشطة المجلس وإشراك دول أخرى. وبناءً على ذلك، سيتعين على أوزبكستان دعم أنشطة المجلس على الساحة الدولية، وإضفاء الشرعية عليه، واتخاذ إجراءات دبلوماسية فعالة لإشراك دول أخرى في هذا الميكل. وهذا يعني عملياً أن تصبح داعمة للعبارات الأمريكية.

٢- الالتزام المالي: وفقاً للخطة، سينتّشل المجلس صناديق دولية لإعادة إعمار غزة، وسيُكلّف الحصول على مقعد دائم ميليار دولار أمريكي. وهذا عبءٌ مالي ثقيلٌ بالنسبة لدولة تعاني من مشاكل داخلية.

٣- الالتزامات العسكرية والأمنية: سيجبر أعضاء المجلس على إرسال قواتهم بذرية نزع سلاح غزة وضمان الأمن. وهذا من شأنه أن يزيد من خطر انجرار أوزبكستان مباشرةً إلى دوامة الصراعات العسكرية والسياسية. يتطلب الحل العملي لقضية غزة قوة سياسية قادرة على كنس كيان يهود من الأرض المباركة وطرد القوى التي تقف وراءه من البلاد الإسلامية. هذه القوة هي الخلافة. لذا، يجب على المسلمين العمل لإقامة راشدة على منهج النبوة.

ما ينتظر الأمة الإسلامية عند إقامة الخلافة قريباً بإذن الله

إن ما ينتظر الأمة الإسلامية عند إقامة الخلافة قريباً بإذن الله؛ ليس حلماً مستحلاً ولا خيالاً تاريخياً، بل وعد رأباني وسُنة تاريخية. فنقيام الخلافة، تعود وحدة الأمة السياسية، وتزول الحدود المصطنعة، ويجتمع المسلمين تحت راية واحدة، ويعود الحكم بما أنزّل الله، فتحتفق العدل، وتصان الحقوق، وتوزع الثروات توزيعاً عادلاً، وتُستثمر مقدرات الأمة لصالح رعياتها لا لصالح المستعمرين.

وبقيام الخلافة، تستعيد الأمة مكانتها الدولية، ليس بوصفها تابعاً في نظام عاليٍ ظالم، بل بوصفها دولةٌ كبيرة تحمل مشروعاً حضارياً بديلاً قائماً على العدل والرحمة، وتحاطب البشرية كلها بالإسلام، لا بالقهر والاستغلال، بل بالدعوه والحكمة.

وفوق هذا كلّه، فإن إقامة الخلافة ليست خياراً سياسياً من جملة خيارات، ولا مشروعًا فكريّاً قابلاً للأخذ والرد، بل هي فرضٌ شرعيٌّ واجب على الأمة كلها، تأثم بتركه، وتحاسب عليه أمام الله جلّ وعلا. فقد أجمعوا الأمة عبر تارихها على وجوب نصب خليفة، وعلى أن تعطيل هذا الفرض معصية كبرى. وإن مرور أكثر من قرن على غياب الخلافة لا يرفع الإثم، بل يزيد المسؤولية، ويجعل السؤال أشدّ يوم الحساب: لماذا رضيتم بالبدائل، وسكتتم عن تعطيل حكم الله؟

وعليه تؤكد أن العمل لإقامة الخلافة هو واجب الوقت، وأنه عمل سياسي فكري مبدئي، يقوم على إعادة الإسلام إلى مركز الحياة، وعلى إيجاد رأي عام واعٍ على هذا الفرض، وعلى طلب النصرة من أهل القوة والمنعة في الأمة، كما فعل رسول الله ﷺ حين أقام الدولة في المدينة.

عندما يكون الفساد أدلة للحكم وليس خلاً إدارياً!

— بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم —

ليس الفساد دائمًا خطأً في دفاتر الدولة، ولا عيباً في آلياتها الإدارية، ولا نتيجةً لضعف الكفايات أو نقص الموارد، كما تحاول الدولة في كثير من الأحيان إقناع رعاياها.

ففي بعض البلاد يكون الفساد أكثر انتظاماً من القانون نفسه، وأكثر فاعلية من المؤسسات، وأصدق تعبيراً عن طبيعة الحكم القائم. هناك لا يُدار الفساد محظوظ، وهو ما يحرص عليه الغرب.

ولا تسقط أنظمة الفساد عندما يزداد الفساد، بل عندما يعجز النظام عن توزيع الغنائم، خصوصاً في شبكة الولاءات، وظهور قوة خارج المنظومة لا يمكن احتواؤها بالفساد. حينها تسعى الدول المهيمنة إلى ركوب الموجة، وإعادة إنتاج الفساد بوجوه جديدة، إلا في حالة التغليف الجدري الحقيقي.

ثانياً: الدول المستقرة وهي الدول الكبرى التي يقوم نظام حكمها على القانون الوضعي. الفساد موجود فيها، لكنه انحراف داخل النظام لا أدلة له. في أغلب هذه الدول، يُكشف الفساد ويُحاسب، ولا توجد - نظرياً - حماية سياسية مطلقة، ولا أحد فوق السلطة.

غير أنّ هذا يستثنى عند المصالح الكبرى، حيث يجري الالتفاف عبر المال السياسي، واللوبيات المؤثرة، ومن هم فوق السلطة الرسمية (الدولة العميقة).

تحاول هذه الدول محاربة الفساد دون اقتلاعه، إذ يبقى متغللاً في ثنياً القانون الوضعي القائم على الحلول الوسط، وهو في جوهره تهرب قانون يشرع أنواعاً متعددة من الفساد تحت مسمى "الحرابيات"، انطلاقاً من المبدأ الرأسمالي القائم على فصل الدين عن الحياة وتغليب الفرد على المجتمع.

ونشهد اليوم بداية تدهور الدول المستقرة عندما تفقد الرأسمالية معناها، ويصبح القانون الدولي انتقائياً. وهذه الدول قامت على ثلاثة ركائز متلازمة، وقد بدأت جميعها بالتأكل:

- اقتصاد منظم: وهو اليوم شبه مفقود، مع التضخم الكبير وبداءيات الركود وصولاً إلى أزمات مالية متتالية، نتيجة المبدأ الرأسمالي نفسه.

- قانون داخلي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع: حيث اتسعت الفجوة بشكل غير مسبوق، مما سمح بتصاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة.

- الالتزام بالقانون الدولي: الذي تراجع بشكل لافت، لا تجاه الدول التابعة فقط، بل حتى بين الدول المستقلة، في ظل ما تمارسه الولايات المتحدة من عريدة دولية جعلت القانون الدولي في أسوأ حالاته. وعندما تبدأ الدول بفقدان التزامها بهذه المنظومة، لا تسقط فجأة، بل تدخل في حالة تدهور بطيء، لتصبح دولاً مستقلة اسمًا، هشة مضمونة، معزولة وظيفياً.

ثالثاً: الدولة المبدئية وهي الدولة التي تغير تربة الفساد، فلا تسمح بالاستيلاء على كل نمط على حدة.

أولاً: الفساد من أدلة حكم إلى تربة سياسية في هذا النمط من الدول، لا يُناقش الفساد بوصفه خطيئة أخلاقية، بل باعتباره خياراً سياسياً وبنية حكم. تعتمد هذه الانظمة على توازن دقيق بين مراكز قوى متعددة: عسكرية، اقتصادية، قبلية، حزبية أو طائفية... وبما أنها تفتقر عادةً إلى شرعية مؤسسية حقيقة، فإنها تتجه إلى الفساد كوسيلة لضمان الولاء.

يسمح بالاستيلاء على المال العام، والتحكم في العقود، والتهرب من المحاسبة، لكن هذا "السماح" ليس متحاناً للجميع، بل مشروط بالولاية السياسية. وهنا يصبح الفساد سيفاً ذا حدين: مكافحة للمواطنين، وأداة ابتزاز دائمة لهم، إذ يمكن فتح ملفاتهم في أي لحظة.

أما حملات "مكافحة الفساد" في هذه الدول، فالغالباً ما تكون مسيسة منذ انطلاقها؛ تستهدف الأفراد لا النظام، وتُستخدم لتصفية خصومات داخل النظام نفسه. ولا تتحرك هذه الحملات إلا عند تغير موازين القوى، أو الحاجة إلى إعادة ترتيب النخب، أو توجيه رسائل ردع لأطراف بعينها. وهذا تتحول مكافحة الفساد إلى أدلة سياسية بحثة، لا إلى مشروع إصلاحي حقيقي.

في هذه الدول، لا تقوم العلاقة بين الحاكم والمُحکوم على الضرائب والمساءلة، بل على توزيع الريع. فيُمنح الفساد في صورة عقود حصرية، واحتكارات استيراد، وأراضٍ وعقارات، ومناصب توزع للنهب على أساس الولاء لا الكفاءة. كما تُمنح الأجرة الحسافية، الأممية والعسكرية (عاصمة الدولة)، امتيازات اقتصادية ومحاصنة من المحاسبة، لا غفلة من النظام، بل لأنّ بقاءه مرتبط ببقاءها مستفيدة.

وعند حدوث خلاف داخل النخبة الحاكمة، تظهر فجأة قضايا فساد "محكمة" عبر تسريرات مدروسة، ما يؤكد أن الفساد كان معلوماً ومحظياً، لكن موقع صاحبه في ميزان القوة قد تغير. وغالباً ما تكون هذه الأنظمة مرتبطة بدولة كبرى تبع لها، وحتى في حالات الصراع الدولي، يتغير الأشخاص ولا يتبدل النظام. ويمثل هذا النمط معظم الدول العربية، وأمريكا